

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (43)

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الرقم :

التاريخ : ٢٣ جمادى الأولى 1438 هـ

الموافق : ٢٠ فبراير 2017 م

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

بإذاعة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
والتاريخ من أعمال الجلسة العادية

المحترم
٢٠١٧/٢/٢٠

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثالث والأربعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن :

- 1 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير .
- 2 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد .

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي

به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

محمد حسين الدلال

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التقرير رقم (43)

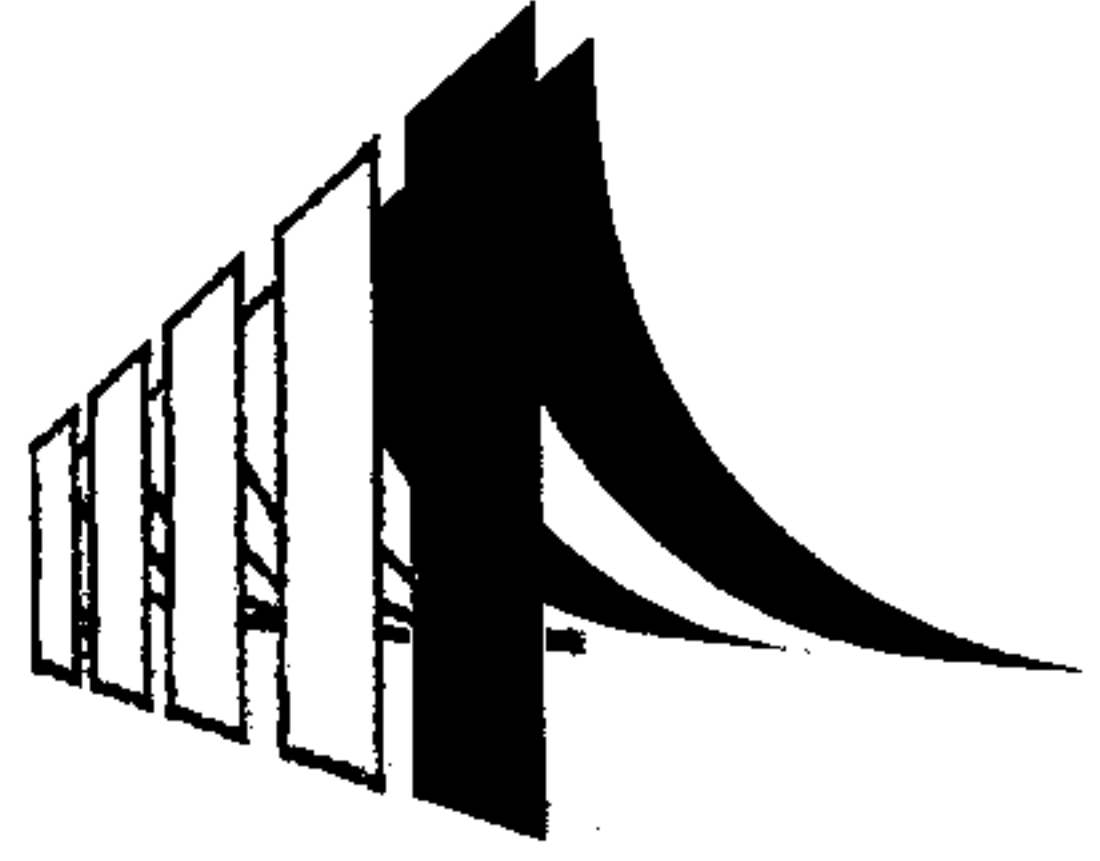
التقرير (الثالث والأربعون) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن :

- 1- الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير .
- 2 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد .

إعداد : أ. / روان محمد الشهابي

مراجعة : أ. / عمر عبداللطيف العجيل

أ. / فاطمة سعود الشايح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-1-

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الأول

التاريخ : ٢٣ جمادى الأولى 1438 هـ
الموافق : ٢٠ فبراير 2017 م

التقرير الثالث والأربعون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

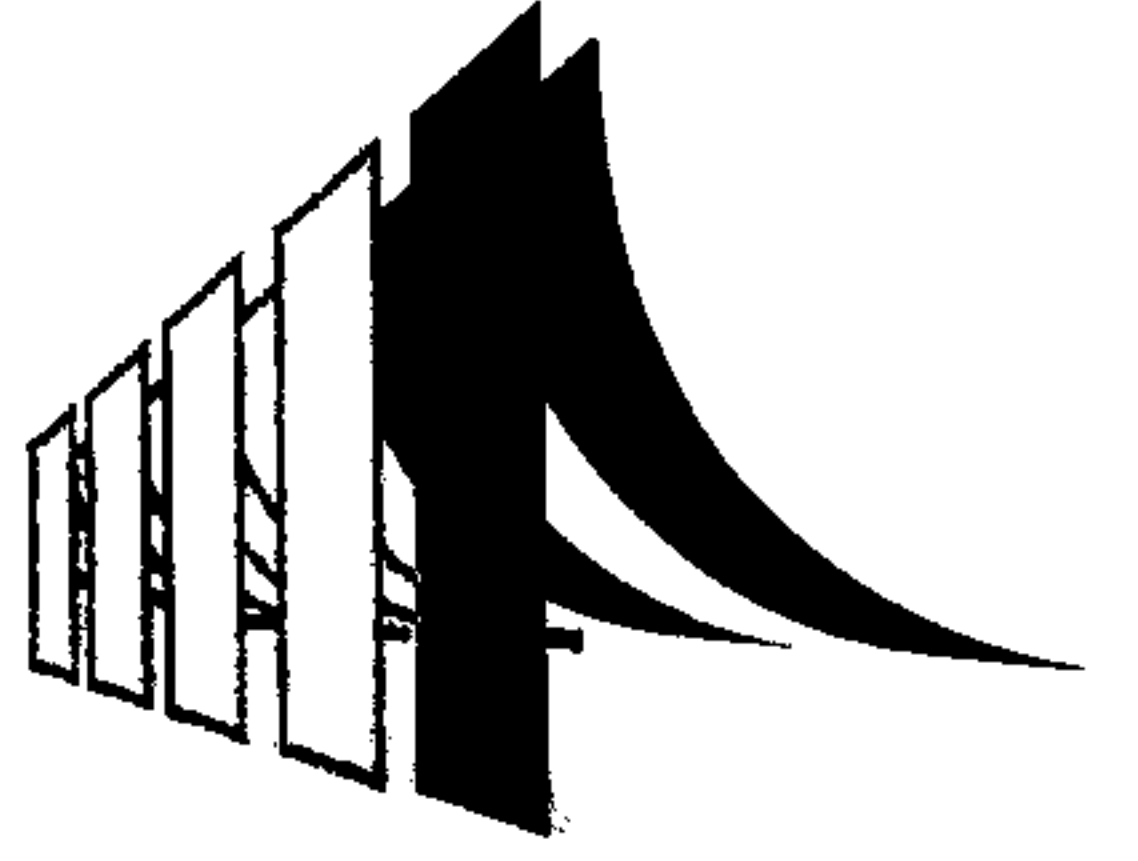
- 1 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير
المقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويلة
- 2 - الاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد
المقدم من السيد العضو / د. محمد هادي الحويلة

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراحين بقانونين المشار إليهما بتاريخ 2017/1/23 ، لدراستهما ولتقديم تقرير بشأنهما إلى المجلس المقرر .

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2017/2/12 .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

-2-

موضوع الاقتراحين بقانونين :

1 - الاقتراح بقانون الأول :

يقضي الاقتراح بقانون الأول في مادته الأولى بإلزام الحكومة بإنشاء مستشفى في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، وحددت المادة الثانية المستفيدين من خدمات هذا المستشفى بتخصيصها للكويتيين فقط على أن يسمح باستقبال الحوادث والحالات الطارئة لغير الكويتيين ، ونصت المادة الثالثة منه على تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى وتخصيص أرض له في موقع جغرافي موحد في المحافظة لا تقل مساحته عن 225.000م² من قبل وزارة الأشغال ، في حين نصت المادة الرابعة على تخصيص ميزانية خاصة لهذا المستشفى وأن يعهد الإشراف الكامل عليه لوزارة الأشغال العامة حتى الانتهاء منه وتسليمه لوزارة الصحة، كما نصت المادة الخامسة على إمكانية استعانة الحكومة ببيوت الخبرة الدولية في تصميمها للمستشفى ، ونصت المادة السادسة على أن تدرج الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى في الميزانية السنوية اعتباراً من السنة المالية 2018/2017 .

2 - الاقتراح بقانون الثاني :

جاء الاقتراح بقانون الثاني - الخاص بإنشاء مستشفى حكومي في مدينة صباح الأحمد - بنص مطابق للاقتراح بقانون الأول فيما عدا مسألة تخصيص المستشفى للمواطنين ، إذ خلا الاقتراح بقانون الثاني من تنظيم حكم مشابه، كما خلا من تحديد مساحة و موقع جغرافي موحد في المحافظة للأرض المخصصة للمستشفى .

الهدف :

يهدف الاقتراحان بقانونين - وحسبما ورد في مذكرتهما الإيضاحية - إلى دعم الرعاية الصحية للمواطنين ، ومحاولة الوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية ، وتنمية جميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بها والوقاية من المرض .

عرض عمل اللجنة :

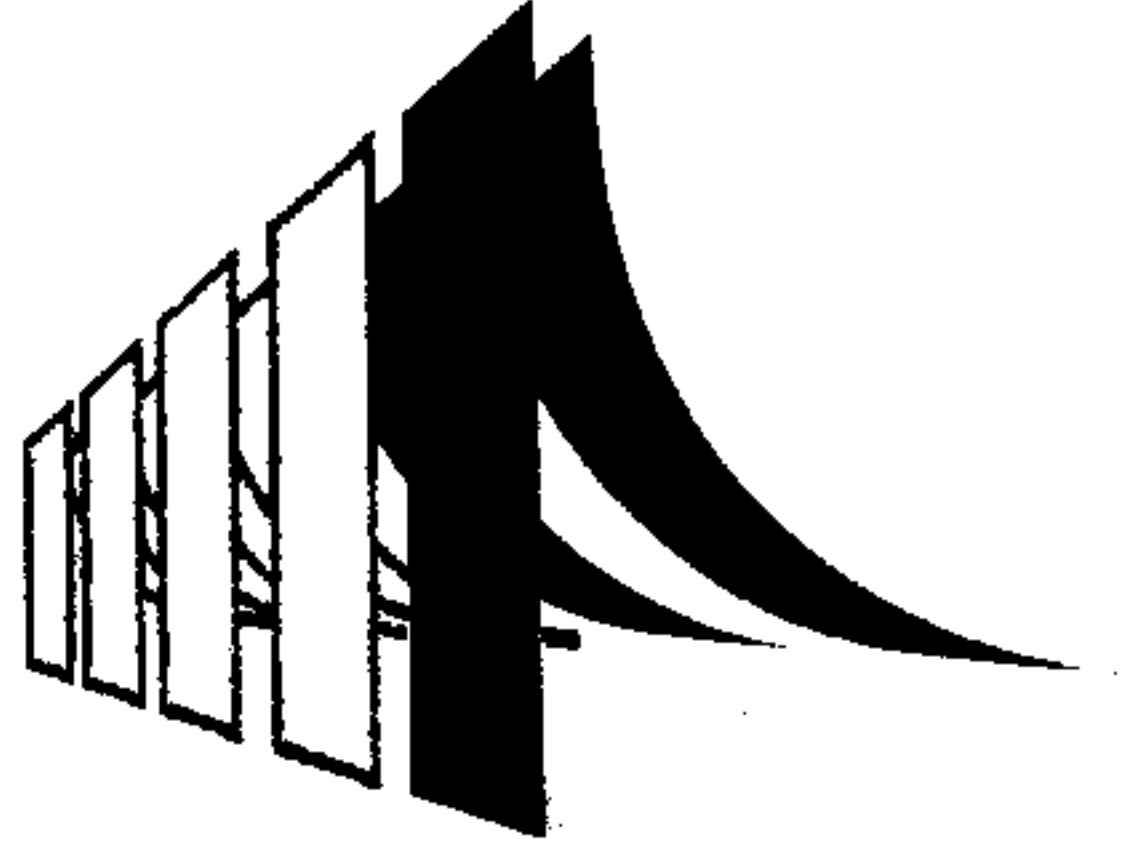
بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراحين سليمين من الناحية الدستورية ، غير أنها ترى الملاحظات القانونية الآتية :

1- لا يجب أن يكون تخصيص المستشفى للكويتيين وارداً بالقانون، إذ أن الحاجة لهذا التخصيص قد تزول بزوال مبرراته أو تنتفي لدواعٍ تنظيمية ، ومن ثم كانت اللوائح أكثر مرونة فيما يخص هذا الشأن ، إذ يكفي لتعديلها قرار إداري دون الحاجة للمرور بإجراءات الدورة التشريعية .

2- القانون ليس الأداة المناسبة لإنشاء المرافق الصحية الحكومية ، وإنما يعهد الأمر بتنفيذها للسلطة التنفيذية عن طريق اقتراح برغبة يقدم بهذا الشأن ، كونها الأقدر على التعاطي في هذا الموضوع سواء من حيث الحاجة لهذه المستشفيات من عدمها أو من حيث التفاصيل الفنية الأخرى كالمساحة والنوعية والتخصصات المطلوبة .

رأي اللجنة (التصويت) :

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الأعضاء الحاضرين على الاقتراحين بقانونين مع الملاحظات .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

-4-

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي
به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة
الحميدي بدر السبيعي

* المرفقات :

- مرفق رقم (1) : نسخة من الاقتراحين بقانونين .

مرفق رقم (1)
نسخة من الاقتراحين بقانونين



١٤٣٩ هـ
دولة الكويت

State of Kuwait

٢٣ يناير ٢٠١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلة

محمد هادي الحويلة
عضو مجلس الأمة

بحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

١٤٣٩ هـ
٢٠١٧

اقترح بقانون

في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى المرسوم بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ، والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن بلدية الكويت،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(مادة أولى)

تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة مبارك الكبير خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يحتوي المستشفى على جميع التخصصات والخدمات الطبية والجراحية، وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في جامعة الكويت.

(مادة ثانية)

تخصص المستشفى لعلاج المواطنين في جميع التخصصات والجراحات والخدمات الطبية ، على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة والحوادث لغير الكويتيين.

(مادة ثالثة)

على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد في المحافظة على أن لا يقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.

(مادة رابعة)

تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحل المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

(مادة خامسة)

للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقته للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

(مادة سادسة)

تدرج في الميزانيات السنوية اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

(مادة سابعة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

(مادة ثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون في شأن إنشاء مستشفى حكومي

بمحافظة مبارك الكبير

انطلاقاً من نص المادة ١٥ من الدستور التي نصت على " تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل العلاج من الأمراض والأوبئة " ، وتدعيماً للرعاية الصحية للمواطنين، وسعيًا للوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية، وتنمية لجميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بها والوقاية من المرض أعد هذا الاقتراح بقانون.

والذي ينص في المادة الأولى على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى حكومي في محافظة مبارك الكبير يحتوي على جميع التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في جامعة الكويت.

وقد حددت المادة الثانية المستفيدين من خدمات المستشفى وهم المواطنون الكويتيون فقط وذلك بهدف تلبية احتياجاتهم الصحية من ناحية ولعدم وجود مستشفى طبي في الكويت يعمل على تلبية احتياجات المواطن فقط من ناحية أخرى في ظل الازدحام الكبير الذي تعاني منه المستشفيات الكويتية كافة بسبب أن أعداد المقيمين في الكويت تفوق أعداد المواطنين بمراحل، وعلى الرغم من تخصيص المستشفى للمواطنين لكن سمحت المادة الثانية باستقبال الحالات الحرجة والحوادث والحالات الطارئة في المستشفى للعلاج وإجراء الجراحات المختلفة في حالة ما إذا استدعت الظروف ذلك.

وقد نصت المادة الثالثة على إلزام وزارة الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد في المحافظة يساهم في اختياره المجلس البلدي ولا تقل مساحة المستشفى عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.



State of Kuwait

دولة الكويت

ونصت المادة الرابعة على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى تعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الانتهاء من إنشائه وتمارس وزارة الأشغال العامة دورها القانوني بالإشراف الكامل على إنشاء هذا المستشفى في مراحله المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.

ونصت المادة الخامسة على السماح للحكومة بالاستعانة ببيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذا المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

State of Kuwait



٩٣٠٤١٥٥

دولة الكويت

٢٣ يناير ٢٠١٧

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

د. محمد هادي الحويلة

و. محمد قاضي الحويلة
عضو مجلس الأمة

بإلحاق لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
وتوزيع على الأعضاء

علي بن محمد
٢٣/١/٢٠١٧

اقتراح بقانون
في شأن إنشاء مستشفى
حكومي بمدينة صباح الأحمد

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن بلدية الكويت،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

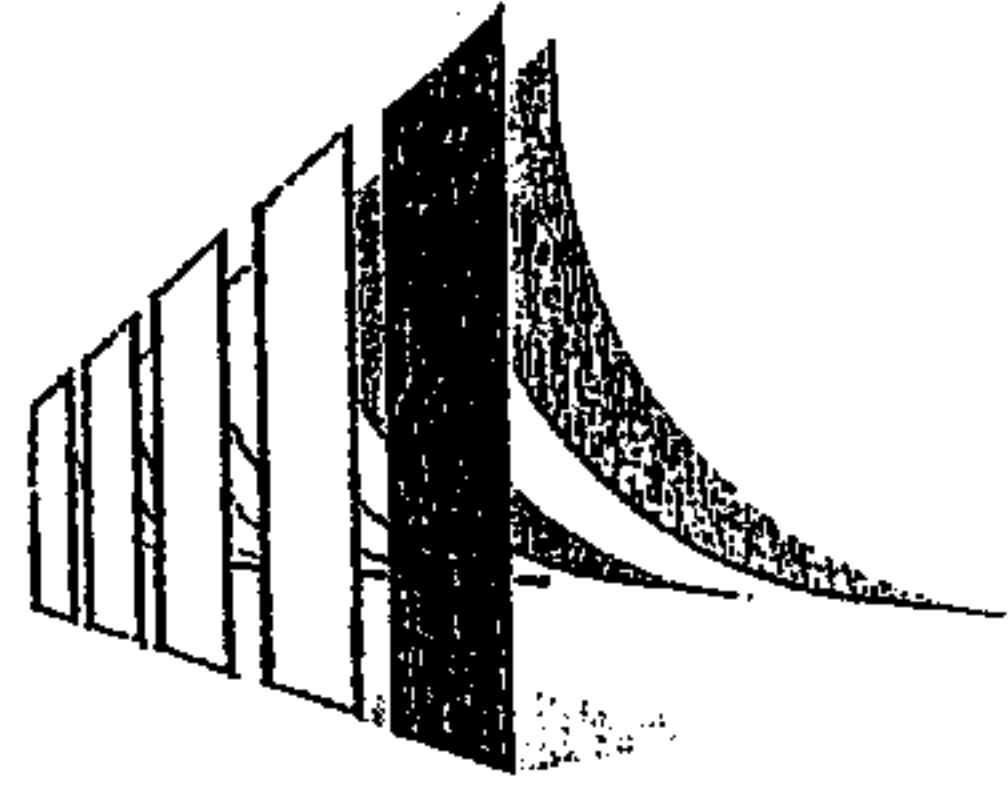
تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في مدينة صباح الأحمد باسم (مستشفى صباح الأحمد) خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في جامعة الكويت.

(مادة ثانية)

على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق.

(مادة ثالثة)

تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحلها المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

(مادة رابعة)

للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.

(مادة خامسة)

تدرج في الميزانيات السنوية اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

(مادة سادسة)

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (٥)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الأحمد الصباح

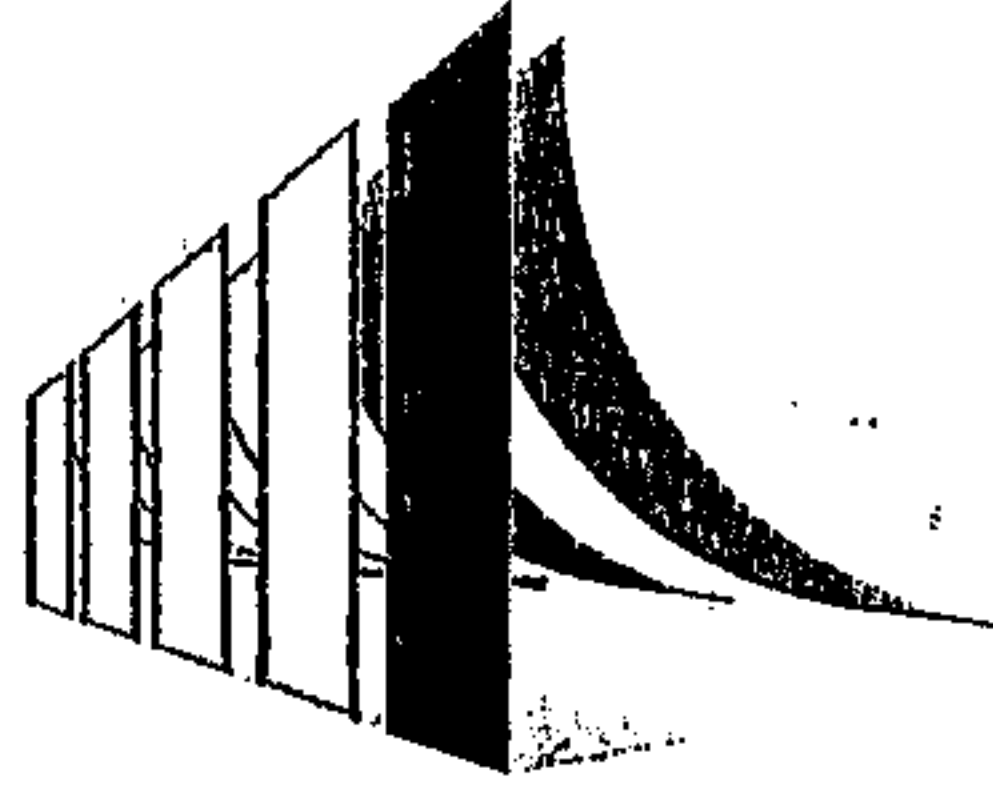
المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن إنشاء مستشفى
حكومي بمدينة صباح الأحمد

انطلاقاً من نص المادة (١٥) من الدستور التي نصت على أن " تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل العلاج من الأمراض والأوبئة "، ودعماً للرعاية الصحية للمواطنين ومحاولة الوصول إلى زيادة فاعلية البرامج والخدمات الصحية لتزويد أكبر عدد ممكن من الأفراد بأقصى حد من المنافع الصحية وتنمية جميع الخدمات المعنية بالصحة بصورة منظمة للنهوض بالصحة والوقاية من المرض أعد هذا الاقتراح بقانون.

ينص في المادة الأولى على إلزام الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على إنشاء مستشفى حكومي في مدينة صباح الأحمد يحتوي على كافة التخصصات والخدمات الطبية الكاملة والجراحية بالإضافة إلى خدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في جامعة الكويت.

ونصت المادة الثانية على إلزام الأشغال العامة بتهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض خالية من العوائق.

ونصت المادة الثالثة على أن تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى تعهد إلى وزارة الأشغال العامة حتى الانتهاء من إنشائه وتمارس وزارة الأشغال العامة دورها القانوني بالإشراف الكامل على إنشاء هذا المستشفى في مراحل المختلفة حتى الانتهاء منه وتسليمه إلى وزارة الصحة.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

ونصت المادة الرابعة على السماح للحكومة بالاستعانة ببيوت الخبرة الطبية والهندسية الدولية لتصميم هذا المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية له خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمقاييس العالمية في ذلك المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.